

المعهد العربي للتخطيط بالكويت
Arab Planning Institute - Kuwait
منظمة عربية مستقلة



السياسات التنموية

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد الواحد والسبعون - مارس/ أذار 2008 - السنة السابعة

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

د. عيسى محمد الغزالي

مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المحتويات

السياسات التنموية

إعداد : د. أحمد الكواز

أولًا: مقدمة

شغل موضوع السياسات الاقتصادية، ولازال، متخذي القرارات في البلدان المتقدمة والنامية على حدٍ سواء. وذلك للاعتقاد السائد بأن الاهتمام بهذا الموضوع من شأنه أن يحسّن من أوضاع الرفاه الاقتصادي وتوزيع الدخل. وبناءً على ذلك، فقد ساهمت النظرية الاقتصادية بالجانب "المعياري"، في حين ساهمت التجارب التطبيقية بالجانب "التطبيقي" أو الفعلي للسياسات الاقتصادية.

وفي ظل تقييم نتائج السياسات الاقتصادية، خاصة في حالة البلدان النامية، وعلى وجه الخصوص منها تلك السياسات المرتبطة بالتركيز على الجانب النقدي، تبين في كثير من الحالات أن هذه السياسات لم تساهم في معالجة المشاكل الهيكلية للبلدان النامية، خاصة في مجال تعزيز القدرات التنافسية، وتشجيع الصادرات، وتوزيع الدخل، وتحسين نوعية التعليم والصحة، وتوسيع الخيارات أمام البشر. وقد أظهرت بعض نتائج المسوحات التقويمية للسياسات الاقتصادية بأن نقاط الاختناق قد لا تتمثل في السياسات الاقتصادية (رغم أهميتها)، إلا أنها تتمثل في عدم توفر الشروط المتبعة للنمو والتنمية مثل المؤسسات الملائمة، ومستوى متطور من رأس المال البشري، تعليماً وصحةً، وحد أدنى من الفساد، ونظام قضائي متطور ومستقل، وغيرها من الشروط المهمة الواجب توفرها قبل أو خلال مراحل التنمية.

يحاول هذا العدد من سلسلة جسر التنمية إيضاح، أولًا، المفاهيم التقليدية للسياسات الاقتصادية، مع إشارة، ثانياً، لأهمية عمل أكثر السياسات الاقتصادية شيوعاً، البرمجة المالية الخاصة بصندوق النقد الدولي، ثم ثالثاً، التطرق إلى أهم الاقتصادات الموجهة للسياسات الاقتصادية. على أن يتضمن القسم الرابع عرضاً لأهم الحدود المفروضة على عمل هذه السياسات. وتختتم السلسلة، تحت خامساً بملخص لأهم الدروس المستفادة من تطبيق السياسات الاقتصادية في حالة البلدان النامية.

ثانياً: منهجية صياغة السياسات الاقتصادية

1.2 السياسة الاقتصادية المعيارية

تساهم النظرية المعيارية[1] للسياسة

الاقتصادية في كيفية ممارسة متخذ قرار هذه السياسة لمهامه. وتعتبر مساهمات تنبرغن من المساهمات الرائدة في هذا المجال في كتابه عن السياسة الاقتصادية (Tinbergen, 1956). حيث حدد خطوات صياغة السياسات الاقتصادية.

أ. تحديد الأهداف من خلال دالة الرفاه الاجتماعي التي يعمل متخذ القرار على تعظيمها. والتي بناء عليها يتم تحديد الأهداف الاقتصادية.

ب. يجب تحديد "أدوات السياسة" المتاحة لتحقيق الأهداف.

ج. أن يكون لمتخذ القرار نموذج للاقتصاد يربط من خلاله الأدوات بالأهداف، وبالشكل الذي يؤهله لاختيار "القيمة المثلى" لأداة السياسة.

هناك نوعان من السياسات الاقتصادية: الأول، المعيارية، وهي تلك التي تهتم بما يجب أن تكون عليه السياسات من حيث عدد الأهداف والأدوات. والثاني، الواقعية، وهي تلك التي تهتم بفرضية الواقع الاقتصادي من مشاكل في صياغة السياسات.

ويعتبر هدفي التشغيل الكامل، والتضخم الصفري، من أهم الأهداف المقبولة بشكل واسع، أما في مجال السياسات فتعتبر السياستان النقدية والمالية هما الأوسع استخداماً في مجال إختيار أدوات السياسة. وقد استخدم تنبرغن العلاقات الخطية عند تحليله للسياسة الاقتصادية. ففي حالة وجود هدفين، وأداتين، فإن بإمكان متخذ القرار تحديد المستوى المرغوب لكلا الهدفين، طالما أن أثر الأدوات على الأهداف هو أثر يتسم بالاستقلالية الخطية[2]. وبشكل عام، فإن متخذ القرار عادة ما يعمل مع عدد من الأهداف وعدد من الأدوات المساوية. وفي حالة كون أن هناك (N) من الأهداف فإن هذه الأهداف يمكن تحقيقها طالما أن هناك على الأقل (N) من الأدوات المستقلة خطيا.

وفي الحياة العملية، قد تكون أدوات السياسة الاقتصادية تحت سيطرة مؤسسات متعددة مثل البنك المركزي للسياسة النقدية، ووزارة المالية أو الاقتصاد أو التخطيط للسياسة المالية. وحتى لو لم ينسق متخذو القرارات، بالشكل الذي يراه تنبرغن، فلا زال هناك إمكانية للوصول إلى توليفة من السياسات المثلى بإطار غير مركزي. وذلك من خلال ربط كل هدف بأداة سياسة (ومن ثم بمتخذ قرار) لها أكبر الأثر في تحقيق هذا الهدف. وهذا ما يعرف بمنهج "تصنيف السوق الفعال[3] المقترح من قبل مونديل R. Mundell (أنظر: Sachs and Larrain, 1993).

وفي الحالة التي يكون بها عدد الأدوات أقل من عدد الأهداف، فإنه لا يمكن تحقيق كافة الأهداف آنيا. وعندئذ يواجه المجتمع مشكلة المفاضلة بين الأهداف. وهنا من الضروري

تعريف "دالة الخسارة الاجتماعية" التي تحدد التكلفة المترتبة على المجتمع بسبب الابتعاد عن تحقيق القيمة المثلى للأهداف.

إلا أن السياسات الاقتصادية تتسم في الواقع العملي بتعقيد أكبر بكثير من التعقيد المرتبط بمساواة عدد الأهداف بالأدوات. فالهيئات الاقتصادية مطلوب منها العمل في ظروف من عدم التأكد. وهنا تأتي أهمية مصادر عدم التأكد، التي منها دور الصدمات الخارجية الخارجة عن سيطرة متخذ القرار مثل المناخ السيئ أو ما يطلق عليها بعدم التأكد الإضافي[4].

إلا أن هذا النوع من عدم التأكد يمكن إهماله من خلال إضافة متغيرات عدم تأكد مستويات من القيم المتوقعة. وفي هذه الحالة يطلق على هذه النتيجة مساواة عدم التأكد[5]. أما إذا كان عدم التأكد يشير إلى تأثير الأدوات على الأهداف، أو ما يطلق عليها عدم التأكد ذو الطبيعة المتضاعفة[6]، ففي هذه الحالة لا بد أن يكون متخذو القرارات أكثر حذرا في استخدام الأدوات.

2.2 السياسة الاقتصادية الواقعية

أما في ما يخص السياسة الاقتصادية الواقعية[7]، بدلا من المعيارية المشار إليها أعلاه، فإنها تهتم أساسا بالسلوك الفعلي لمتخذ القرارات السياسية الاقتصادية. حيث يحدث في أحيان كثيرة نكوث الحكومة عن السياسات التي تقترحها النظرية المعيارية (ما يجب أن يكون). ولفهم هذا التفاوت بين "الواقعية" و "المعيارية"، فإنه لا بد من فهم أن من يتخذ قرارات السياسات الاقتصادية هم جهات مختلفة وليسوا كياناً واحداً (وغالبا ما تكون القرارات متنافرة: مركزية، ولا مركزية، ومحلية).

وقد عرضت الكثير من الأسباب لهذا التفاوت، بالإضافة إلى مشاكل عدم الاتساق زمنيا، ومن هذه الأسباب (أ) قد يكون هناك دورة أعمال سياسية[8]، في المجتمعات الديمقراطية، حيث يتبع مسؤول أو إدارة سياسات توسعية قبل الانتخابات للتأثير على الناخبين. (ب) قد تجد الحكومات الائتلافية، المؤلفة من عدة اتجاهات أو أحزاب سياسية، صعوبة في الاتفاق على إجراءات غير شعبية رغم أهميتها. (ج) يمكن أن تؤجل سياسات الاستقرار بسبب الصراع بين مختلف الفئات في المجتمع على كيفية توزيع تكلفة برامج الاستقرار.

ثالثاً: منهجية تقييم السياسات الاقتصادية

1.3 المنهجية التقليدية: نموذج صندوق النقد الدولي

لعل من أهم أهداف هذا النموذج هو توسيع التجارة الدولية القائمة على النمو المتوازن، وذلك بهدف دعم الرفاه الاقتصادي (من وجهة نظر الصندوق) بكافة الدول. ويتم ذلك من خلال:

أ. قابلة التحويل ما بين العملات.

ب. المحافظة على استقرار أسعار الصرف.

ج. إزالة القيود على التجارة والاستثمار.

ويركز نموذج الصندوق على الأجل القصير، ويستخدم جدول التدفقات كأساس تحليلي لتحديد وضع ميزان المدفوعات القابل للاستدامة، في ظل ضمان إستقرار الأسعار. وتعتبر أدوات التغيرات في السقوف الائتمانية، وسعر الصرف من أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي يستخدمها هذا النموذج. أما العملية التي يصل بها النموذج لتحقيق أهدافه فيطلق عليها البرمجة المالية.

تركّز السياسات الاقتصادية التقليدية، سياسات صندوق النقد الدولي مثلاً، على ضمان الاستقرار الاقتصادي من خلال تقسيم الاقتصاد القومي لخمسة قطاعات اقتصادية، ومن خلال توفير إطار تحليلي يضمن الاتساق بين هذه القطاعات من خلال ما يسمى بالبرمجة المالية.

يعتمد الصندوق على نموذج بولاك الذي يوصف بأنه من أكثر الإسهامات تأثيرا في الحياة الاقتصادية بعد كتاب كينز حول النظرية العامة، خاصة بعد أن أصبح هذا النموذج حجر الزاوية بمقترحات صندوق النقد في مجال السياسات الاقتصادية. ويعارض نموذج بولاك الصياغة الكينزية في مجال تأكيدها على أهمية السياسة المالية، وعدم معالجتها الملائمة لدور النقود في النظرية العامة. ويعتمد الإطار العام لنموذج بولاك على الآلية التالية:

يتكون الاقتصاد القومي من خمسة قطاعات: الخاص، والعام، والأجنبي والنظام المصرفي المحلي، والاقتصاد القومي. ويفترض امتلاك القطاع الخاص لكافة وسائل الإنتاج. وتشكل قيود التمويل أو الميزانية لكل قطاع من هذه القطاعات مكونات نموذج الصندوق.

ويوضح الجدول التالي ملخصا لهذه القيود.

ويركز نموذج الصندوق على المعادلات (3) و (4) ، حيث يظهر متغير الاحتياطيات بشكل صريح في كلتا المعادلتين. وبقدر تعلق الأمر بالمعادلة (3) فإنها توضح حسابات القطاع الأجنبي أو الخارجي، في حين تسلط المعادلة (4) الضوء على أصول وخصوم القطاع المصرفي.

ولهذا السبب يقال أن نموذج الصندوق نموذج نقدي لاقتصاد مفتوح يستخدم لتشخيص مصادر اختلال ميزان المدفوعات، والتضخم.

2.3 البرمجة المالية لنموذج الصندوق

يستخدم صندوق النقد الدولي مفهوم "البرمجة المالية"[9] للتعبير عن عملية إيجاد قيم لمتغيرات السياسة الاقتصادية، التي من شأنها تحقيق المستويات المرغوبة للمتغيرات الهدفية، وذلك من خلال الخطوات التالية: الخطوة الأولى: تحديد المستوى المرغوب من قيم التغير في الاحتياطيات الدولية، والتغير في المستوى العام للأسعار، الخطوة الثانية:

القطاع الأول: الخاص:

(1).. دخل القطاع الخاص- الإنفاق الخاص الجاري- الاستثمار الخاص= التغير في طلب القطاع الخاص على النقود+ صافي التغير في الاقتراض الحكومي من القطاع الخاص- (صافي التغير في الاقتراض الخارجي للقطاع الخاص = التغير في صافي الاقتراض الخاص من البنوك المحلية)

القطاع الثاني: العام:

(2).. دخل القطاع العام = الإنفاق الجاري العام- الاستثمار العام = (التغير في صافي الاقتراض الأجنبي الحكومي+ التغير في صافي الاقتراض الحكومي من القطاع العائلي الحكومي + صافي التغير في الاقتراض الحكومي من البنوك المحلية)

القطاع الثالث: الخارجي:

(3).. (الواردات+ مدفوعات الفائدة على قروض الدين الخارجي الحكومي+ مدفوعات الفائدة على قروض الدين الخارجي الخاص)– (+ الصادرات+ التحويلات الخارجية إلى الحكومة+ التحويلات الخارجية إلى القطاع الخاص+ صافي مدفوعات العوامل من العالم الخارجي)= (التغير في الاقتراض الخاص من العالم الخارجي+ التغير في الاقتراض الحكومي من العالم الخارجي- التغير في الاحتياطيات الدولية)

القطاع الرابع: القطاع المصرفي المحلي:

التغير في الاحتياطيات الدولية= التغير في طلب القطاع الخاص على النقود– (التغير في صافي الاقتراض الخاص من البنوك المحلية+ صافي التغير في الاقتراض الحكومي من البنوك المحلية)

(4).. أو

التغير في طلب القطاع الخاص على النقود = التغير في الاحتياطيات الدولية+ (التغير في صافي الاقتراض الخاص من البنوك المحلية+ صافي التغير في الاقتراض الحكومي من البنوك المحلية)

القطاع الخامس: الاقتصاد القومي:

الناتج الإجمالي القومي = الاستهلاك الحكومي+ الاستهلاك الخاص+ الصادرات- الواردات+ الاستثمار العام+ الاستثمار الخاص

(5).. أو

الناتج الإجمالي القومي= (الاستهلاك الخاص+ الاستهلاك الحكومي) – (الاستهلاك الحكومي+ الاستثمار العام) – الصادرات+ الواردات = صفر

التنبؤ بقيم كافة المتغيرات الخارجية طيلة فترة البرنامج، الخطوة الثالثة: اعتمادا على الخطوات "الأولى" و "الثانية" يتم احتساب التغيرات الملائمة في سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة). وفي حالة كون تخفيض قيمة العملة ليس كافيا لتحقيق الأهداف ففي هذه الحالة تتم إعادة النظر إما بقيم الأهداف أو قيم الخفض بسعر الصرف من خلال التجربة والخطأ، الخطوة الرابعة: بعد التوصل إلى النسبة المئوية للخفض اللازم بسعر الصرف، وفي ظل معلومية قيم أسعار الواردات، وأسعار السلع المحلية، يتم احتساب التغيرات الإجمالية في الأسعار. ثم يتم استخدام معادلة معينة للوصول إلى الدخل الإسمي، الخطوة الخامسة: وبمعلومية التغير في الاحتياطيات المستهدفة، تستخدم معادلة أخرى لاحتساب سقف الائتمان المطلوب للوصول إلى المستوى المستهدف من الاحتياطيات. تتم بعد ذلك تجزئة الائتمان، ما

بين الائتمان الخاص والعام، باستخدام معادلات معينة، الخطوة السادسة: يتم التوفيق ما بين قيد الميزانية للقطاع العام مع التمويل الممكن في ظل التوسع في الائتمان المحتسب في الخطوة الخامسة.

رابعاً: أهم الانتقادات الموجهة للسياسات الاقتصادية التقليدية

تتجسد الانتقادات الموجّهة لهذه النوعية من السياسات في انتقادات المدرسة الهيكلية، والمدرسة الكينزية. ويتم التركيز هنا على انتقادات المدرسة الهيكلية. يتهم أصحاب المدرسة الهيكلية أمثال تايلور L. Taylor، وبجا E. Bacha، و دايز اليجاندرو C. Diaz-Alejandro سياسات صندوق النقد باهتمامها أكثر من اللازم بالطلب المحلي في مجال سياسات الاستقرار الاقتصادي التي يتبناها الصندوق، حيث يعتقد الصندوق بأن الإفراط في الطلب المحلي (الاستيعاب المحلي: الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي محليا) هو السبب وراء مشاكل ميزان المدفوعات. وبناء على ذلك، فقد تم اقتراح خفض الإنفاق بما في ذلك الإعانات، والعرض النقدي، جنبا إلى

أهم ما يؤخذ على السياسات التقليدية هو اهتمامها المفرط بجانب الطلب وما ترتب على ذلك من توظيف للأدوات التي تؤثر على ضغط الطلب مثل تخفيض الدعم، والحدّ أو إلغاء الأنشطة العامة، والحدّ من الائتمان المصرفي المحلي، ...الخ.

جنب مع تخفيض قيمة العملة. وذلك بهدف خفض الإفراط في الطلب.

إلا أن المدرسة الهيكلية تعتقد بأن هذا التصور بعيد عن ظروف الدول النامية: (أ) لأن مشاكلها ذات طبيعة هيكلية، وبناء على ذلك، فإن هذه الدول ليست في موضع يؤهلها خفض الإنفاق أو تحويله. (ب) لأن مشاكل العملة الأجنبية لهذه الدول تعود إلى هيكل التجارة الدولية ونمط الإنتاج والطلب المحلي. (ج) بالإضافة إلى أن برنامج الصندوق الصارم يربط الإنتاج، الذي يتحدد من جانب العرض، والكفاءة الاقتصادية، يربطها بثبات سرعة تداول النقد، وقانون السعر الواحد، واستجابات قوية للإحلال. إلا أن أي واحد من هذه الترابطات قد لا يعمل وبالتالي ينهار برامج الصندوق. (د) كما يعتقد الصندوق بأن السياسة النقدية المقيدة، شأنها شأن تخفيض قيمة العملة من شأنها أن تخفض العجز التجاري في الأجل القصير كمساهمتها في تحفيز الانكماش. إلا أن المدرسة الهيكلية تنتقد الصندوق في رؤيته لظاهرة التضخم ومعالجتها معالجة نقدية، حيث ترى بأن التضخم نتاج قوى هيكلية ونقدية، وأن فئات المصالح الاجتماعية هي التي تساعد في دفع الأسعار لأعلى من خلال الهوامش التجارية والأسعار الإدارية هي المتهم بارتفاع معدلات التضخم. وتدلل المدرسة الهيكلية على صحة انتقاداتها بأن أغلب نتائج تطبيق سياسات الصندوق كانت: ارتفاع في معدلات

التضخم، وارتفاع في أسعار الفائدة، وتدهور في توزيع الدخل.

من الأهمية بمكان إدخال متطابقات إضافية لمتطابقات صندوق النقد الدولي لتوصيف أكثر دقة لواقع الاقتصادات النامية. لاسيما تلك المتطابقة الخاصة بالمحددات الهيكلية لقيمة الناتج.

وقد أشار أحد أبرز اقتصاديي المدرسة الهيكلية، لانس تايلور، أن نموذج بولاك (أو البرمجة المالية) هو نموذج ناقص (نظريا) في توصيف الاقتصاد القومي، وذلك لفشله في دمج أحد أهم الترابطات الأساسية الموجودة في الدول النامية، وهذا الترابط هو:

قيمة الناتج= الدخل الأجري+ دخل الملاك الصغار + أرباح الشركات + الفوائد المدفوعة للبنوك +تكاليف المواد الأولية المستوردة المستخدمة في الإنتاج

ويمكن تلخيص وجهة نظر تايلور في نقده لسياسات الصندوق كالتالي: (أ) أن إضافة المتطابقة أعلاه، متطابقة قيمة الناتج، يعتبر أمر ضروري للوصول إلى حزمة ملائمة من السياسات. حيث أنه من الأهمية إضافة تكلفة المدخلات المستوردة لكون أن أغلب المنتجات في البلدان النامية تعتمد على المدخلات المستوردة. (ب) ويعتقد تايلور، أيضا، أن سياسات الصندوق قد ركزت على عدد من المتطابقات، وأهملت المتطابقة التي توضح أن الادخار الخاص يمكن أن يأخذ شكل رأس المال العيني، أو المطالبات المالية على القطاع العام، والعالم الخارجي. وفي حالة أخذ سياسات الصندوق لمتطابقات أخرى بنظر الاعتبار، فإن الصندوق سوف يدرك أن خفض الائتمان للقطاع العام سوف يرفع الادخار الخاص (في ظل بقاء الأشياء الأخرى على حالها). وبعبارة أخرى فإن إجمالي الطلب سوف ينخفض، الأمر الذي يؤدي إلى إنتاج أقل، وواردات أقل من السلع الوسيطة. إلا أن هذا التحسن في ميزان المدفوعات يكون من خلال الانكماش في الإنتاج المحلي، وليس من خلال التحويلات السعرية التي افترضتها المدرسة التقليدية الحديثة. (ج) تتجسد تكلفة السياسة النقدية المقيدة، التي يدعو لها الصندوق، في ارتفاع أسعار الفائدة، الأمر الذي سيؤدي إلى تكلفة الاقتراض لتمويل رأس المال العامل. وسوف ينتج عن ذلك ارتفاع في تكاليف الإنتاج، وبالتالي رفع لمعدل التضخم، وخفض في المنتجات المنتجة. الأمر الذي تترتب عليه حالة الكساد التضخمي[10]، المرتبطة بتنفيذ برامج الصندوق. (د) ويشير تايلور، أيضا، أنه يمكن تحليل آثار تخفيض قيمة العملة، التي يدعو لها الصندوق، إذا ما أخذ الصندوق بنظر الاعتبار المتطابقات الأخرى. حيث أن هذا التخفيض يزيد من تكلفة المدخلات المستوردة وبالتالي تكلفة السلع النهائية. وفي حالة خفض معدلات الأجور، معنى ذلك انخفاض الأجور الحقيقية

لمكتسبي الأجور، ورفع معدلات الأرباح في حالة المنتجين، الأمر الذي يفاقم من مشكلة توزيع الدخل. ذلك لأنه كما هو معروف تطبيقيا، أن معدلات الادخار (المتوسطة والحدية) هي اكبر في حالة الأرباح، وبالتالي فإن انخفاض الأجور الحقيقية يعني انخفاضا في الإنفاق الاستهلاكي. لذلك فإن وضع ميزان المدفوعات سوف يتحسن. وفي حالة كون الأجور مجدولة بالكامل[11]، كما هو الحال في العديد من دول أمريكا اللاتينية، فإن سياسة تخفيض قيمة العملة تعتبر لاغية بالكامل. (هـ) ويرى تايلور بأن المفتاح الرئيسي لتقييم آثار سياسات الصندوق هو في متطابقة "قيمة الناتج" المشار إليها أعلاه. حيث يجب أن تكون الأرباح مرتفعة جدا بالشكل الذي يجنب الإفلاس، ويحفز الاستثمار (وبالتالي الإنتاج). إلا أنه في ظل التحرر الاقتصادي فإنه يتوقع ارتفاع أسعار الفائدة لجذب الادخار، وتجنب ظاهرة هروب رأس المال[12]. إلا أنه نظرا لأن تخفيض العملة يساهم في ارتفاع تكلفة الواردات الوسيطة بالعملة المحلية، لذا فإن قسوة أو صرامة سياسات الصندوق قد تركزت على الدخول الأجرية و/أو الملاك الصغار. (و) ويشير انتقاد تايلور الآخر إلى أن أغلب الدول النامية ذات قابلية متواضعة على التكيف بسبب أن مشاكلها ذات الطبيعة الهيكلية المنبثقة عن سياسات إدارة الطلب، أو في الأجل القصير. ورغم أن هذه التغيرات الهيكلية هي المستهدفة في برامج الصندوق من حيث زيادة حصة السلع القابلة للاتجار في إجمالي الإنتاج، لمعالجة قيد العملة الأجنبية، إلا أن المفارقة هي أن العوامل الهيكلية لا تلعب دورا في سياسات الصندوق.

خامساً: حدود السياسات الاقتصادية

من الخطأ الاعتماد على السياسات الاقتصادية فقط لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. فالسياسات الاقتصادية تعمل عادة في إطار فروض معينة بيئة عامة. وغالبا ما ينعكس عدم توفر الفروض والبيئة الملائمة على تواضع النتائج. كما أنه غالبا ما تلعب العوامل غير الاقتصادية، مثل توفر الاستقرار السياسي والمؤسسات الملائمة وحياد النظام القضائي وغيرها، دورا في الحد من عمل السياسات الاقتصادية. لذا فإنه من الضروري عدم تحميل السياسات الاقتصادية بأكثر مما تحتمل في تحقيق الأهداف الاقتصادية. إذ أنه من الضروري "توفير الشروط المسبقة" قبل وأثناء تطبيق السياسات للوصول إلى أكبر قدر من تحقيق الأهداف. وبدون توفيرهذه الشروط فإن علم الاقتصاد لا يستطيع حل المشاكل غير الاقتصادية.

1.5 السياسات الاقتصادية وعدم التأكد

طالما أن متخذي القرارات الاقتصادية لا يمتلكون، كما هو الواقع في أغلب الأحيان، كافة المعارف والمعلومات لحل المشاكل الاقتصادية، فإنهم يعتمدون على النماذج الاقتصادية الكلية، التي توفر بدورها نتائج مختلفة لكيفية حل

هذه المشاكل. لذا فإنه قد يثار السؤال المنطقي التالي: هل من الأصلح في الحالة التي لا يتوفر فيها لدينا كافة الأجوبة، أن لا نفعل شيئا بدلا من تبني سياسات إقتصادية قد يكون لها آثار عكسية على الاقتصاد والمجتمع؟

لا يجوز النظر للسياسات الاقتصادية على أنها تعمل في بيئة اقتصادية بحتة، بل يجب النظر إليها على أنها تعمل تحت محددات سياسية واجتماعية وبيئية وغيرها من المحددات، الأمر الذي يتسبب في بروز محددات لعمل السياسة الاقتصادية مثل محدد عدم التأكد، وعدم الاتساق الزمني.

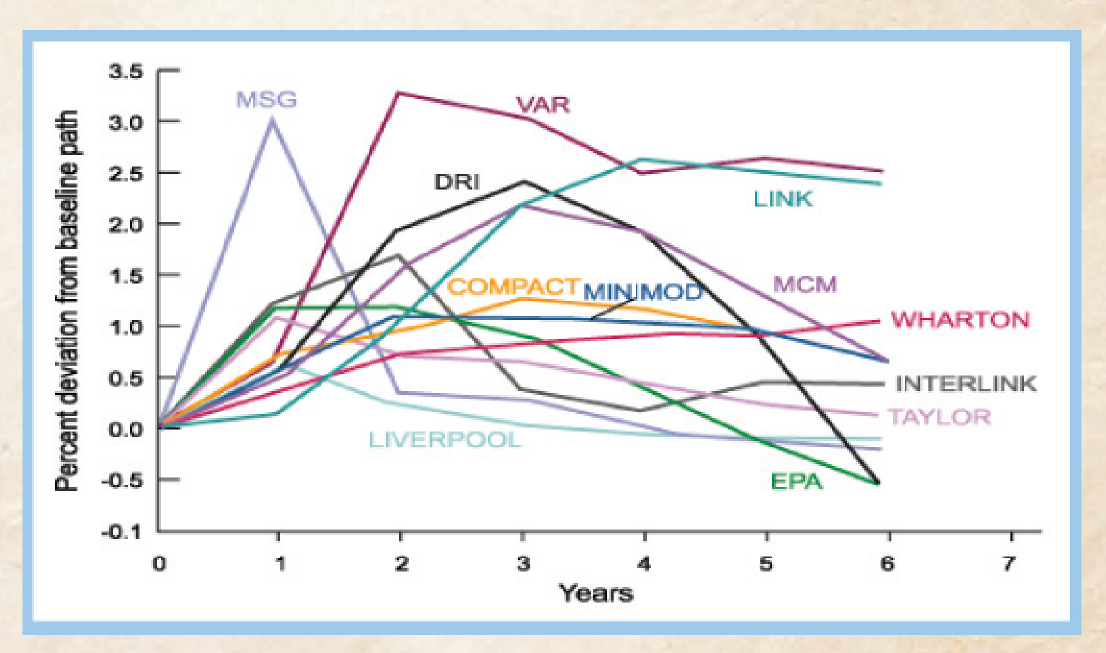
وللمساهمة في الإجابة، نفترض رغبة البنك المركزي في تبني سياسات نقدية توسعية بهدف خفض البطالة. ومن البديهي أن على البنك أن يعرف، قبل تبني هذه السياسة ما يلي: (أ) هل معدل البطالة أعلى من المعدل الطبيعي؟ أو أن المعدل الطبيعي في تزايد؟. (ب) هل سيترتب على السياسة النقدية التوسعية خفض في البطالة إلى مستوى أقل من المعدل الطبيعي وما يترتب على ذلك من زيادة في التضخم؟ وإذا ما كانت هذه هي الحالة فما هي نسبة إرتفاع الأسعار؟. (ج) ما هي النسبة المئوية التي سيرتفع بها سعر الفائدة؟وما هي النتائج المترتبة على هذا الارتفاع في الأجل الطويل، والتغيرات في سوق الأوراق المالية؟ وما هي النسبة التي سينخفض بها سعر الصرف؟.

(د) وما هي الفترة التي تستغرقها أسعار الفائدة، وأسعار الأسهم المرتفعة للتأثير على الاستهلاك والاستثمار؟. (هـ) ما هي الفترة اللازمة لتحسين الميزان التجاري، أو ما يطلق عليه منحنى J (يشير المنحنى للنظرية التي تقول بتدهور العجز التجاري لدولة معينة بعد تخفيض قيمة عملتها. ويعود ذلك إلى أن تأثير إرتفاع أسعار الواردات يكون أكبر من الخفض في حجم الواردات بالأجل القصير)؟ وغيرها من الأسئلة.

وفي محاولة للإجابة على هذه الأسئلة والمشاكل يلجأ متخذو القرار إلى النماذج الاقتصادية الكلية، التي تقدم إجابات مختلفة تبعا لهيكل النموذج وافتراضاته، ومتغيراته. فلو أخذنا على سبيل المثال الحالة التي يكون فيها الاقتصاد عند المستوى الاعتيادي، والتي يكون فيها معدل البطالة في إطار المعدل الطبيعي، وفي حالة رغبة البنك المركزي في زيادة العرض النقدي بـ (4%) مثلا في سنة، ثم العودة مرة أخرى للمستوى السابق قبل الزيادة، فما هو الأثر على: الناتج، في ظل ثبات أسعار الفائدة الدولية؟ للإجابة على ذلك، يوضح الشكل التالي إختلاف نتائج (12) نموذجاً اقتصادياً كلياً حول حجم وطول فترة الزيادة في الناتج نتيجة للتوسع النقدي.

2.5 مشكلة عدم الاتساق الزمني

كان ينظر للاقتصاد حتى العقدين السابقين على أنه ماكينة، وعليه فقد استخدمت طرق السيطرة المثلى لتصميم السياسة



الاقتصادية. وطالما أن الأفراد والشركات تحاول التنبؤ بقرارات متخذي القرار، لذلك فإن السياسة الاقتصادية يمكن النظر إليها على أنها مباراة بين متخذي القرار، والوحدات الاقتصادية. لذا فإنه عند الحديث عن "سياسة" ما فإننا لسنا بحاجة إلى نظرية "سيطرة مثلى" بل نحن بحاجة إلى "نظرية المباراة" التي تدرس التفاعلات الاستراتيجية بين اللاعبين.

توصف السياسة الاقتصادية على أنها حرية الاختيار[13] إذا ما قرر متخذ القرار بأنه حر في تحديد شروط كل حالة من حالات المشاكل الاقتصادية على حدة، واتخاذ ما يراه مناسبا من السياسات الملائمة لزمن معين، في حين توصف السياسة الاقتصادية باعتمادها على قواعد إذا ما قرر متخذو القرار بشكل مسبق تحديد وإعلان قواعد، عن كيفية إستجابة السياسة الاقتصادية للأوضاع الاقتصادية المختلفة، مع الالتزام بإتباع هذه القواعد.

وقد يبدو للوهلة الأولى أن سياسة حرية الاختيار هي أفضل من سياسة القواعد الثابتة بفعل المرونة المرتبطة بالأولى في ما يخص تغير الأوضاع الاقتصادية، إلا أن هذا الاستنتاج لا يأخذ بنظر الاعتبار "عدم الاتساق الزمني" لهذه السياسة (سياسة حرية الاختيار).

قد يحدث أن يعلن متخذو القرارات، مقدما، عن السياسة المتبعة بهدف التأثير على توقعات الوحدات الاقتصادية الرشيدة، إلا أنهم، قد يتراجعوا عن هذه السياسة بعد قيام هذه الوحدات باتخاذ القرارات المتسقة مع توقعاتهم. ومن هنا يقال بأن متخذي القرارات قد يكونوا تحت تأثير عدم الاتساق الزمني، الذي من شأنه خلق ظاهرة عدم مصداقية

السياسات الاقتصادية (بفعل تغيرها حسب الزمن).

ولضمان هذه المصداقية، فإنه لا بد من إلزام متخذي القرارات بسياسة القواعد الثابتة. وفي حالة عدم اتصاف السياسة بالمصداقية فإنه سوف لن يكون لها تأثير على التوقعات. وكما سنلاحظ، فإن قواعد السياسة ذات المصداقية تؤثر على التوقعات، ومن خلال هذا التأثير يمكن الحصول على نتائج أفضل.

سادساً: دروس في السياسة التنموية للبلدان النامية (Taylor, 1983)

لو افترضنا سيادة المشاكل الاقتصادية التالية في دولة نامية، وهي كذلك في حالات كثيرة:

(أ) صعوبات في ميزان المدفوعات.

(ب) ضغوط تضخمية.

(ج) إدارة إقتصادية سيئة للقطاعات الاقتصادية.

(د) إنفاق عسكري ضخم.

(هـ) إدارة غير كفوءة للمشروعات العامة.

(و) إعادة توزيع الدخل من خلال زيادات أجرية غير مرتبطة بالإنتاجية والكفاءة.

(ز) تلكؤ البنوك الأجنبية في الإقراض، وضغوط سياسية من القوى العظمى.

فماذا الذي يمكن أن يقوم به فريق السياسة الاقتصادية في الدولة؟

وعادة ما يتم اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لاقتراح عدد من السياسات الاقتصادية التقليدية[14] السبعة التالية (تتواجد السياسات الثلاث الأولى دائما، بينما يتم تكرار السياسات الأربعة اللاحقة):

(أ) الانكماش النقدي.

(ب) التعويم.

(ج) خفض أو إلغاء التدخل الحكومي.

(د) إصلاح مالي داخلي واستقرار بهدف رفع أسعار الفائدة.

(هـ) تحرير إقتصادي خارجي.

(و) قد يقترح تخفيض معدل تعويم العملة المحلية كأداة من أدوات محاربة التضخم (للحد من التوقعات بمزيد من الخفض)

(ز) تجميد الأجور بهدف الحد من الضغوط التضخمية، وربما بهدف تحويل توزيع الدخل لصالح مستلمي الأرباح، والطبقات الوسطى.

والآن كيف تعمل هذه المقترحات:

1.6 الانكماش النقدي

تنطلق القناعة بأداة الانكماش النقدي، وفقا للمدرسة التقليدية، من مصدرين:

• النظرية الكمية للنقود: قيمة المعاملات في الاقتصاد هي ذات طبيعة تناسبية مع عرض النقود. وفي حالة بقاء كمية المعاملات، أو الناتج ثابتة، فإن الرصيد المنخفض من النقود

يعني مستوى منخفضاً من الأسعار. وعليه فإن ضغوط العرض النقدي، أو على الأقل ضغط نموه، يعتبر أداة رئيسية لمحاربة التضخم.

وقد أضاف الاقتصاد النقدي المفتوح مقولة جديدة للمعادلة الكمية، مفادها أن مستوى السعر يتحدد بالأجل القصير والمتوسط إما بواسطة منافسة السلع المستوردة، أو بواسطة تكاليف السلع الوسيطة المستوردة والعمل المستورد (أي يتحدد بعبارة أخرى بواسطة سعر الصرف، والأجور).

كما دمج صندوق النقد الدولي هذه الافتراضات مع متطابقة الميزانية للقطاع المصرفي، من خلال الإشارة إلى أن أي زيادة في العرض النقدي (البند الرئيسي في خصوم النظام المصرفي) يجب أن تقابلها زيادة في القروض للحكومة أو القطاع الخاص، أو، خلاف ذلك، باحتياطي مرتفع من العملة الأجنبية. (تشكل القروض المصرفية، والحيازة من العملة الأجنبية المكونات الرئيسية لأصول النظام المصرفي). ويتخذ شكل الانكماش أو التقييد النقدي شكل وضع سقوف على الائتمان للحكومة والقطاع الخاص، وبالتالي فإن المكاسب المتوقعة من هذا الانكماش هو زيادة الاحتياطيات الأجنبية، وليس أسعارا أقل.

ولتطبيق هذه الآلية في اقتصاد نقدي مفتوح، فإنه يتم التنبؤ أولا بالناتج، والأسعار، بعد ذلك نحصل على تقدير للطلب على النقود. ثم يوضع حد أو قيد على الاقتراض الحكومي والخاص في النظام المصرفي. وبالاعتماد على ميزانية هذا النظام فإنه يتوجب تحديد التغير في الاحتياطيات الأجنبية كمتبقي. وبعبارة أخرى، فإنه في حالة تقييد الاقتراض من النظام المصرفي فإن وضع ميزان المدفوعات سوف يتحسن.

هناك العديد من الدروس المستفادة من تجارب البلدان النامية في مجال السياسات الاقتصادية. منها ما يتعلق بالانكماش النقدي، والتعويم، والأولويات القطاعية، والإصلاح المالي، وسعر الصرف والإصلاح، وإعادة توزيع الدخل وتشجيع الصادرات.

إلا أن هذه الآلية، الانكماش النقدي، للاستقرار في الأجل القصير قد تعرضت لانتقاد شديد، مفاده هو أن الكبح النقدي سيؤدي إلى رفع أسعار الفائدة على قروض رأس المال العامل والاستثمار، وبالتالي إلى رفع التكلفة. وستكون الاستجابة في خفض النشاط الاقتصادي و/أو نقل

التكلفة على شكل رفع في الأسعار. وحتى في حالة إنخفاض الطلب كنتيجة للقيد أو الانكماش النقدي، إلا أن الانخفاض في العرض سيكون أكبر، وسينتج عن ذلك إرتفاع في فائض الطلب على السلع (الطلب – العرض). وما ينتج عن ذلك من ضغوط تضخمية جديدة.

2.6 التعويم: الآثار الحقيقية

لا يتصف النموذج النقدي للاقتصاد الكلي بدور بارز، بل على العكس متواضع، للتعويم. حيث يمكن ظهور دور التعويم في التكاليف المستوردة، ومستوى السعر، وما عدا ذلك فإن هذا الدور شبه مفقود. ولفرض منح دور اقتصادي كلي للتعويم، فإنه لابد من إضافة نوعين من العلاقات (أنظر تفاصيل هذه العلاقات في القسم الخاص بالعلاقات الأساسية):

- التوازن الداخلي (فجوة الادخار).
- التوازن الخارجي (فجوة التجارة).

وكما تم التطرق سابقاً، فإن التوازن الداخلي يشير إلى أن الطلب يجب أن يقابل مدخرات الحكومة، والأفراد، والأجانب. ويمثل إدخار الأجانب هنا عجز الحساب الجاري، الذي يناظر فائض حساب رأس المال الذي يمثل بدوره زيادة الأجل على شكل مطالب على ثروتنا القومية.

أما التوازن الخارجي فيشير إلى أن عجز الحساب الجاري يعادل الواردات من السلع الوسيطة، والرأسمالية، والاستهلاكية، زائدا مدفوعات الفائدة ناقصا الصادرات، وصافي التحويلات الأجنبية.

ويمثل هذان النوعان من التوازن (الداخلي والخارجي) قيدين على الاقتصاد الكلي. لذا فإنه لا بد من وجود متغيرين داخليين مناظرين. ويتفاوت إختيار المتغيرات الداخلية تبعا لاختلاف النماذج. إلا أنه من المناسب عند تحليل مشكلة الاستقرار قصير الأجل إختيار سعر الصرف كمتغير سياسة، والاستثمار كثابت. ويصبح كل من مستوى الناتج، وعجز الحساب الجاري، ومستوى السعر المحلي، متغيرات داخلية في حالة تحديد مستوى السعر المحلي من خلال هوامش أرباح المنتج على تكاليف المدخلان الوسيطة، والأجور.

بالعودة إلى تأثير التعويم، يمكن تحديد عدد من التأثيرات لهذا التعويم:

(أ) إرتفاع الأسعار المحلية في حالة إرتفاع تكلفة المدخلات المستوردة (بسبب التعويم) مع انخفاض الأجور الحقيقية، واحتمال إنتقال توزيع الدخل من فئات الادخار المحدود (العاملين) لصالح أصحاب المدخرات المرتفعة (أصحاب حقوق التملك).

(ب) ويتمثل المصدر الثاني لزيادة الادخار المحتمل في العجز التجاري في حالة (كما هو الأمر المعتاد) كون تخفيض قيمة العملة الملجأ الأخير لمعالجة الوضع غير المشجع لميزان المدفوعات. حيث أن الارتفاع في أسعار

السلع القابلة للاتجار يمثل مكسبا دخليا للمصدرين، ومصدرا للخسارة الدخلية للمستوردين من ناحية أخرى. وتتفوق الخسارة على المكسب في حالة وجود عجز تجاري، وانخفاض الطلب الحقيقي على المنتجات المحلية. ويقابل هذا الوضع إرتفاع مكافئ في المدخرات الأجنبية.

يقود الارتفاع المحتمل في الادخار إلى إنكماش إقتصادي مصاحب بسوء توزيع للدخل، ما لم تستجيب الصادرات للارتفاع في سعر الصرف. ورغم وجود تحسن في وضع الحساب الجاري بفعل انخفاض الواردات من السلع الوسيطة، إلا أن ذلك يكون على حساب تكلفة إجتماعية مرتفعة.

ورغم هذه الآثار المرتبطة بسياسة تخفيض العملة، فإن التقليديين يرون أن هذه السياسة مفيدة لأغراض الاستقرار. ويكمن السبب وراء هذا الاعتقاد بقناعتهم بإمكانية زيادة الصادرات، وبالتالي تحفيز الإنتاج المحلي، والبيع خارجيا، ومن ثم تعويض الانكماش (من دون أن يصاحب ذلك زيادة في السعر، أو انخفاض في الأجر الحقيقي)، فهل يعتبر مثل هذا الاعتقاد عقلانيا ومبررا؟

للإجابة على هذا التساؤل فإن النتائج تختلف باختلاف النماذج، إلا أنه يمكن القول بأن تخفيض قيمة العملة يمكن أن يكون ذو نتائج توسعية في حالة كون مرونة الصادرات تجاه سعر الصرف تتجاوز نسبة الصادرات إلى الواردات الوسيطة. وهنا يجب ملاحظة وجهة نظر التوازن الخارجي، أن (بعد إهمال بعض البنود غير المهمة):

الواردات الوسيطة + الواردات الرأسمالية = الصادرات + العجز

ومن المعروف أن العجز التجاري، أو تدفق رأس المال لداخل الدولة النامية من المحتمل أن تكون أقل من واردات هذا البلد من السلع الرأسمالية. ومن هنا فإن الصادرات يجب أن تفوق الواردات من السلع الوسيطة، وأن مرونة الصادرات، التي تضمن أن يكون تخفيض العملة ذو أثر توسعي، يمكن أن تكون أقل من الواحد.

ورغم أن قيمة مرونة الصادرات المقاربة للواحد، في علاقتها بسعر الصرف، هي شيء معقول ومقبول في أغلب الدول، إلا أن ذلك لا يتحقق إلا في الأجل المتوسط، أما قبل ذلك فإن استجابة الصادرات تكون ضعيفة، ويتصف تخفيض العملة بالكساد التضخمي.

3.6 التعقيدات القطاعية

تتصف آثار أي سياسة إقتصادية بالتعقيد، وذلك لكون التفاعلات القطاعية بين توزيع الدخل، والأسعار هي تفاعلات معقدة في

حالة الدول النامية. والنموذج على ذلك هو القطاع الزراعي (الغذاء) حيث يتوازن السوق بالاعتماد على السعر المتغير، جنبا إلى جنب مع القطاع غير الزراعي، حيث يتحدد الإنتاج وفقا للطلب. ويمكن فهم هذا النظام من خلال النظر إلى كيفية تأثير المؤثرات الدخلية على قرارات المستهلك.

ويترتب على زيادة الناتج والدخل غير الزراعي، في سوق الأغذية، زيادة في الطلب. وفي حالة ثبات العرض أو كون العرض غير مرن سعريا بما فيه الكفاية، فإن الزيادة الأولية في الطلب لابد من خفضها من خلال الزيادة في السعر. وبما أن الطلب على الاستهلاك الغذائي غير مرن، فإن هذه الزيادة السعرية قد تكون حادة.

أما في سوق السلع غير الزراعية، فإن التنبؤ بالأوضاع الاقتصادية قد يكون أصعب. فمن شأن الزيادة في سعر السلع الغذائية (الزراعية) أن تتسبب، من ناحية، في زيادة دخل المزارعين، وطلبهم على المنتجات الزراعية. وفي ظل سوق إحتكار القلة (السوق الصناعي والخدمي) فإن زيادة الطلب ستتم مقابلتها بزيادة في العرض. ومن ناحية أخرى، فإن الزيادة في أسعار السلع الغذائية ستتسبب في خفض الدخل الحقيقي في الاقتصاد القومي، الأمر الذي يقود إلى مشتريات أقل من السلع غير الزراعية من قبل غير الزراعيين. ومن هنا فإن الطلب على السلع غير الغذائية إما أن يرتفع أو ينخفض مع سعر السلع الغذائية.

وفي حالة إتباع سياسة تشجيع الصادرات الزراعية فإن دخل المزارعين سيرتفع، مع خفض في العرض المحلي وبالتالي زيادة في الأسعار الغذائية المحلية. وفي حالة كون (الحالة الأولى) طلب السلع الزراعية متركزاً في الدخول الريفية، فسيترتب على ذلك رواج تصديري. أما في حالة (الحالة الثانية) تركز التأثير على خسارة الدخل الحقيقي الأولي في القطاع غير الزراعي، فسيترتب على ذلك انخفاض في الطلب على المنتجات الصناعية وما يلي ذلك من حالة كساد.

وسينتج عن الحالة الأولى زيادة في أسعار السلع الغذائية بنسب كبيرة بفعل عدم مرونة السعر. في حين سينتج عن الحالة الثانية إمكانية خسارة كبيرة في الناتج غير الزراعي الحقيقي.

ويشكل خفض الإعانة على المواد الغذائية شكلا آخر من أشكال التداخل القطاعي. فوفقا للمقترحات التقليدية لضمان الاستقرار، فإنه لابد من خفض هذا الدعم. ويترتب على الخفض إما خفض واردات هذه السلع، أو خفض في سعر المنتجين المحلي (أو كلاهما). وقد يحصل نوع من تأثير الانتشار[15] لهذا الخفض من حيث الطلب على المنتجات الزراعية، الأمر الذي سيقود إلى انكماش في الإنتاج الإجمالي. وقد يتحسن وضع التوازن الخارجي وفقا لهذا الخفض، إلا أنه سيكون على حساب تدهور النشاط الاقتصادي المحلي، مع تحول

في توزيع الدخل لغير صالح الفقراء، الذين يخصصون النسبة الأكبر من دخولهم للإنفاق على السلع الغذائية.

كما لاحظنا فإن كلا من السياستين: زيادة الصادرات الزراعية، وخفض الدعم الزراعي ينعكسان بشكل واضح على العلاقة بين القطاعين الزراعي، وغير الزراعي. وفي ظل حقيقة أن الإنتاج الزراعي يشكل نسبة كبيرة من إجمالي الإنتاج الكلي في البلدان الفقيرة، فإن من المتوقع أن يكون التحول في توزيع الدخل كبيراً، وكذلك الحال بالنسبة للتحول في تخصيص الموارد.

4.6 الإصلاح المالي

تتمحور سياسة الإصلاح المالي، كجزء من سياسة الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير، حول رفع سعر الفائدة. وعادة ما تتم السيطرة على الأسعار "الرسمية" للفائدة من قبل البنك المركزي في الدول النامية، وذلك من خلال القيود على الائتمان (مقابل إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة في حرية السوق). هذا مع العلم أن أشكال التدخل الأخيرة، أي إعادة الخصم، وعمليات السوق المفتوحة، غير ممكنة في حالة كون النظام المالي المحلي غير واضح وغير منظم، كما هو الحال في أغلب الدول النامية.

والسؤال الآن هو ما هو دور الهدف المرجو تحقيقه من رفع أسعار الفائدة؟ قد يكون الهدف، في الأجل الطويل في أحسن الأحوال، هو زيادة إستخدام النظام المصرفي، وتعزيز دور الوساطة المالية. والجدير بالذكر أن المزيد من العمق المالي[16] يساعد في انتشار عمليات السوق المفتوح، والسياسات المنظمة الأخرى، ولا يوجد شك بأهمية تحقيق هذا العمل، إلا أنه من ناحية أخرى غير مناسب لإطار سياسات الاستقرار. بل المناسب بدلا من ذلك هو إسهام زيادة أسعار الفائدة في زيادة معدل الادخار، والمتاح من الودائع.

وإذا ما كان الأمر، كما تتصوره النظرية التقليدية الحديثة للنمو، من أن المدخرات الإضافية تتحول آليا إلى استثمارات، فإن بإمكان الاقتصاد تحقيق معدلات نمو متسارعة. إلا أن العالم، كما توضح أغلب نتائج دراسات النمو، لا يسير حسب النظرية التقليدية الجديدة. حيث أن الزيادة في المدخرات المخططة أو المتوقعة[17] تقود في أغلب الأحيان إلى انكماش، بدلا من زيادة ملحوظة في الاستثمار. ومع ذلك لنفترض أن الادخار حساس لسعر الفائدة، وكذلك الاستثمار. إلا أن السؤال هو: هل أن الاستثمار حساس لأي سعر فائدة؟

الإجابة تشير إلى ذلك السعر في الأسواق المالية غير الرسمية. فإذا ما استبعدنا الشركات الكبيرة فإن أغلب المشروعات الصناعية والزراعية تلجأ إلى هذه الأسواق لتمويل إستثماراتها، بدلا من النظام المصرفي.

وتتمتع هذه النوعية من الأسواق بتنظيم معين يسمح بمقابلة إحتياجات هذه المشروعات، ولكن بأسعار فائدة عادة ما تكون مرتفعة.

ولنفترض الآن، كما هو مطلوب في ظل سياسات الاستقرار، أن أسعار الفائدة قد ارتفعت في النظام المصرفي، وتبع ذلك مزيد من تدفق المدخرات، والسؤال هنا ما هو مصدر هذه المدخرات؟

أحد المصادر المحتملة هي خفض الإقراض غير الرسمي، والمصدر الثاني المحتمل هو فك الاكتناز من الذهب، أو الأرصدة العاطلة، أو مبيعات العقار والسلع الأخرى. وفي حالة حدوث هذه النوعية من المبيعات، كمصدر لزيادة المدخرات، فإنه سيترتب على ذلك تحول من إنتاجية في أصول معطلة إلى إنتاجية في أصول مفيدة. ويمكن للنظام المصرفي أن يزيد من الإقراض، ويحفز الاستثمار، ويساهم في خفض تكاليف رأس المال العامل، التي تعتبر جميعها علامات مشجعة.

إلا أن الجانب الآخر من الصورة ليس بهذا التفاؤل. ففي حالة مساهمة زيادة معدلات الودائع في حث مقرضي الأموال على سحب أموالهم من الأنشطة غير الرسمية وتوجيهها نحو النظام المصرفي، فيمكن أن يترتب على هذا الوضع إنكماش في الائتمان، ويعود ذلك إلى أن متطلبات الاحتياطي أو السقوف الائتمانية في المؤسسات الرسمية تصبح أكثر شدة مقارنة بتلك السائدة في الأسواق غير الرسمية.

ويترتب على ذلك، ضمن نتائج أخرى، زيادة في تكاليف رأس المال العامل، وانخفاض في الطلب على الاستثمار، وما يترتب على ذلك من تدهور في النشاط الاقتصادي. وعليه، فإنه في ظل هذه الظروف تساهم زيادة المدخرات المخططة في تفاقم الأوضاع الاقتصادية.

خلاصة القول هنا (أ) أن الهيكل المالي السائد يمكن أن يحبط محاولات إصلاح سعر الصرف. (ب) وحتى في حالة نجاح هذا النوع من سياسات الإصلاح (رفع أسعار الفائدة) إلا أنها ستعمل فقط على تحريك التكوين الرأسمالي، إلا أن تحفيز الاستثمار والتطور التقني يحتاج إلى مسار مستديم من النمو، الأمر الذي يفوق الحاجة لتحريك تكوين رأس المال فقط.

5.6 سعر الصرف والإصلاح المالي الخارجي

بالإضافة إلى تعديل سعر الفائدة تدعو سياسات الاستقرار إلى التأثيرعلى خيارات المحافظ الاستثمارية من خلال إصلاح سعر الصرف من خلال التثبيت الزاحف[18] (السماح لسعر الصرف بالتغير ضمن نسب محدودة مسبقا). وذلك من خلال تخفيض سعر الصرف الإسمي بشكل مستمر، وبمعدل يساوي الفرق بين معدل التضخم المحلي، والأجنبي.

وقد استخدمت هذه السياسة أول الأمر في أمريكا اللاتينية خلال الستينيات بهدف (1) المحافظة على استقرار العائد الحقيقي من صادرات الأنشطة، (2) لمنع المضاربات بسبب تعدد أسعار

الصرف (الأسواق السوداء، والأسعار الرسمية) في ظل سياسة سعر الصرف الثابت، (3) في حالة كون الزحف أقل من معدل التضخم الفعلي، فمن شأن ذلك تثبيط التوقعات، ومن ثم توجيه الاقتصاد تدريجيا نحو التوازن في ظل أسعار مستقرة.

وعند تباطؤ العمل بسياسة التثبيت الزاحف في سبعينيات القرن الماضي، كجزء من حزمة تتضمن خفض القيود على كل من التجارة، وتدفقات رأس المال الدولية، كانت النتائج غير متوقعة:

(أ) بعد تدفق رؤوس الأموال الأجنبية نحو النظام المصرفي المحلي، فمن الطبيعي أن يتم تحويل العملة الأجنبية للعملة المحلية بسعر الصرف السائد. إلا أن من شأن تباطؤ سرعة تخفيض العملة الأجنبية أن يخفض من العائد قصير الأجل على حيازة الأصول بالخارج، الذي يمكن صياغته (أي العائد) كالتالي:

سعر الفائدة الأجنبي + الانخفاض المتوقع في العملة الأجنبية = معدل التضخم الأجنبي المتوقع

وطالما أن حائز الأصول يستمر بالاعتقاد أو التوقع بأن تثبيتاً زاحفاً بطيئاً سيستمر، فمن شأن ذلك أن يولد حوافز قوية باسترداد الثروة المقومة بالدولار.

(ب) تساهم تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية للداخل بتوسيع قدرة النظام المصرفي على الائتمان، الأمر الذي يساعد في زيادة معدل التضخم، وارتفاع في سعر الصرف الحقيقي.

(ج) كما رافق تباطؤ سياسة التثبيت الزاحف رواجا استثماريا يمكن تفسيره بزيادة معدل الربح بفعل انخفاض تكاليف الواردات الحقيقية.

والآن يمكن الإشارة إلى صعوبات أو مشاكل هذه السياسة. فبعد رفع سعر الصرف الأولي فإن من المفترض وجود فترة يرتفع خلالها سعر الصرف الحقيقي تدريجيا باتجاه المستوى طويل الأجل المتسق مع مستوى التوازن في ميزان المدفوعات. ويعكس معدل التغير في سعر الصرف الحقيقي السرعة التي يتغير بها سعر الصرف الإسمي ناقصا معدلا لتضخم. ولغرض رفع سعر الصرف الحقيقي فإنه لا بد أن يكون معدل التضخم أبطأ من سعر الصرف الزاحف.

إلا أن هذه الآلية المعقدة من النادر أن تعمل بهذه الصيغة. فقد تبع الرواج الاستثماري ضغوط في الأجور، وتدهور في الأرباح. كما كان لتباطؤ سعر الصرف الأثر في خفض الصادرات، وخلق وضع غير مستقر لرجال الأعمال في قطاع التصدير. بالإضافة إلى قيامهم بتحويل أموالهم في الخارج بهدف المضاربة على سعر

الصرف الإسمي. وفي غضون ذلك يساهم كساد الصادرات في تدهور الكساد المحلي.

والدرس الذي يمكن تعلمه من هذه الإخفاقات، هو أنه من الخطورة الوثوق بسياسات تعمل من دون ربطها بتصور متوسط، وطويل الأجل. فمحاولة خفض التضخم من خلال سعر صرف مستقر، يتضمن افتراضا مسبقا بأن الأفراد الأثرياء سيتصرفون بنفس الطريقة التي يعتقدها متخذ القرار. ويعتبر مثل هذا الافتراض افتراضا خطرا، خاصة في ظل إزالة سياسات التحرر المالي أغلب القيود أمام تدفقات.

6.6 إعادة توزيع الدخل وتشجيع الصادرات

تعتبر قضية إعادة توزيع الدخل لغير صالح حقوق العمل أمرا ضمنيا في سياسات الاستقرار قصيرة الأجل. حيث أن سياسات تجميد الأجور، وإلغاء أو تخفيض دعم السلعة الغذائية، وتحفيز الصادرات، تصب أساسا لصالح أصحاب حقوق التملك وأصحاب الدخول الريعية. وعادة ما تتم الإشارة إلى العديد من المبررات لهذه السياسات: (1) لزيادة الادخار ومن ثم الاستثمار، والنمو (النموذج التقليدي الحديث للنمو)، و (2) للحد من الإفراط في الطلب، و (3) ولفرض المزيد من الانضباط على النظام الاقتصادي، وغيرها من المبررات.

وفي المقابل، يرى آخرون أن إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء يساهم بدعم الطلب المحلي، ومن ثم يؤدي إلى زيادة الاستثمار من خلال آثار المعجل[19] (يشير تأثير المعجل إلى العلاقة السببية بين الزيادة في الطلب الإجمالي، والناتج المحلي الإجمالي، والزيادة في الاستثمار).

أما في سياق سياسة الاستقرار الاقتصادي، فإن من شأن تركيز الدخل تثبيط الطلب الإجمالي، وأن من شأن هذه التركز على أحسن الفروض أن يساهم في حفز الطلب في عدد محدود من القطاعات. كما أن هذا التحفيز يمكن، أو لا يمكن، أن يتجسد في تغذية خلفية على شكل مستوى أعلى من الاستثمار وإنعاش إقتصادي، وذلك بعد انتهاء فترة سياسات الاستقرار الاقتصادي.

وفي هذا السياق، فإنه عادة ما تتم الإشارة إلى الآثار المترتبة على تشجيع الصادرات. وهنا يمكن الإشارة إلى عدد من الاعتبارات:

1. في حالة كون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل للطاقات المتاحة، فإن من شأن تشجيع الصادرات أن يحول الموارد إما من الاستثمار أو الاستهلاك. وفي حالة المحافظة على النمو فلا بد من بروز حالة تركز بالدخل بهدف خفض الميل لاستهلاك، والسماح بمزيد من المبيعات للخارج.

أما في حالة كون الاقتصاد في وضع لا تستخدم معه كامل طاقاته من الموارد، فإن من شأن تشجيع الصادرات أن يرفع من الطلب الإجمالي، ويسمح ذلك بمستوى أعلى من الناتج، والنمو. وتفترض سياسة تخفيض سعر الصرف، المشار إليها أعلاه،

الحالة الثانية (العمل بأقل من الطاقات الممكنة).

2. تعتبر مسألة إعادة توزيع الدخل القطاعي مسألة مهمة في هذا المجال. والسؤال هنا هل تختلف ميول الادخار و/أو الاستهلاك بين التدفقات الدخلية المتولدة من القطاعات التصديرية، والقطاعات غير التصديرية؟ ومن أحد الأمثلة حول مدى أهمية توليفة الطلب وتأثيرها هو إقتصاديات الصادرات التعدينية، حيث تتحقق إيرادات مثل هذه الصادرات للحكومة، التي بدورها تفضل إنفاقها على السلع غير القابلة للتصدير. وينتج عن ذلك إرتفاع في أسعار السلع المحلية، وسعر صرف منخفض، وقلة الحوافز لصالح الإنتاج غير التعديني محليا.

سابعاً: الخلاصة

اكتسبت السياسات التنموية أهمية متنامية في اقتصادات الدول النامية، وذلك للاعتقاد السائد بأن السياسات هي المحدد الرئيسي للنمو والتنمية. إلا أنه ومع تعاظم إستخدام السياسات الاقتصادية ضمن حزمة سياسات الإصلاح الاقتصادي، أوضحت تجارب أغلب الدول النامية أن تصنيف هذه السياسات لم يؤدِ إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية، خاصة تلك المرتبطة منها بمشاكل توزيع الدخل. لذا فقد برزت العديد من الاتجاهات والانتقادات الخاصة بنقد منهج "البرمجة المالية"، الذي تعتمد عليه أغلب سياسات الإصلاح المرتبطة بمؤسسات التمويل الدولية، مع تحديد لأبرز مواطن الخلل بهذه السياسات. ولعل أبرز أوجه الاقتصاد هو أن مشاكل الدول النامية هي مشاكل "هيكلية" أساساً، وليست "نقدية" بالمقام الأول، وأن المشكلة الرئيسية تتمحور في نمط النمو والإنتاج المحلي، وليس في التجارة الخارجية وتحريرها. كما تمت الإشارة من قبل بعض المنتقدين إلى أن نموذج البرمجة المالية هو نموذج ناقص من حيث عدم تمييزه ومعالجته بشكل مفصّل لهيكل تكاليف المنتجات المحلية المستخدمة للمواد المستوردة، الآثار المحتملة لتخفيض قيمة العملة المحلية (أحد متطلبات البرمجة المالية) على تكاليف الإنتاج المحلية، وكذلك آثار تحرير أسعار الفائدة على تكلفة التمويل، وعلاقة هذا التحرير بتخفيض قيمة العملة من خلال تشجيع ظاهرة المضاربة. بالإضافة إلى المشاكل المرتبطة بضعف المؤسسات أو غيابها. كذلك فإن التركيز على السياسات التنموية كأداة وحيدة لتعظيم معدل النمو وتحسين توزيع الدخل قد لا يؤدي بالضرورة إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية.

وبناءً على تجارب الدول النامية في مجال تطبيق السياسات، فقد تمت الإشارة إلى اختبار عدد من السياسات الاقتصادية التقليدية، مثل الانكماش النقدي والتعويم

وخفض أو إلغاء التدخل الحكومي وتحرير التجارة الخارجية وغيرها من السياسات. وقد أشارت هذه التجارب إلى تعرض سياسة الانكماش النقدي إلى انتقادات شديدة بسبب ما يقود إليه الكبح النقدي من رفع لأسعار الفائدة والأثر السلبي لذلك على توفر رأس المال العامل من ضمن نتائج أخرى.

كما أشارت هذه التجارب إلى الآثار السلبية لتعويم أسعار الصرف في ظل عدم توفر الشروط اللازمة لهذا التعويم (على سبيل المثال مارشال – ليرنر) وكذلك التأثيرات المرتبطة بتوزيع الدخل. وتطرقت تجارب الدول النامية إلى التعقيدات القطاعية (خاصة تلك التي تربط بين توزيع الدخل والأسعار، خاصة أسعار السلع الغذائية وتأثيراتها على الأسعار النسبية).

وتطرقت تجارب الدول النامية إلى الإصلاح المالي وما يرافق تحرير أسعار الفائدة من مشاكل مرتبطة بارتفاع تكلفة تمويل الاستثمار ونشوء ظاهرة المضاربة، بسبب التعويم المصاحب في سعر الصرف أيضاً. لذا من المهم جداً تناول تقييم السياسات الاقتصادية ضمن القيود والمشاكل الهيكلية للاقتصاد القومي وعدم التركيز فقط على الجوانب النقدية والمالية، كما تشير إلى ذلك سياسات البرمجة المالية.

الهوامش

Normative[1]
Linearly Independent[2]
Effective Market Classification[3]
Additive Uncertainly[4]
Certainly Equivalence[5]
Multiplicative Uncertainty[6]
Positive Theory[7]
Political Business Cycle[8]
Financial Programming[9]
Stagflation[10]
Fully Indexed[11]
Capital Flight[12]
Discretion[13]
Orthodox Package[14]
Spillover[15]
Financial Depth[16]
ex-ante[17]
Crawling Peg[18]
Accelerator[19]

المراجع الانجليزية

Bacha، E., 1987, IMF Conditionality: Conceptional Problems and Policy Alternatives, World Development, 15(12).

Chakravarty, S., 1987, Post Keynesian Theories and Theory of Economic Development, WIDER Working Paper No. 23.

Kaldor, N., 1983, Development and Adjustment in Developing Countries, Finance and Development, 20(2).

Sachs, J., and F. Larrain، 1993, Macroeconomics in the Global Economy, Prentice-Hall, Inc. New Jersey.

Taylor, J., 2000, Reassessing Discretionary Fiscal Policy, Journal of Economic Perspectives, 14(3).

Taylor, L., 1983, Structural Macroeconomics, Basic Books, New York.

__________, 1989, Stabilization and Adjustment Policies and Programmes, World Institute for Economic Development, Finland.

Tinbergen, J., 1956, Economic Policy: Principles and Design, North-Holland Publishing Company.

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الأول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الأدوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الأرقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الأسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الأزمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون

نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس والثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الأربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد الأربعون
المؤسسات والتنمية	د. عماد الإمام	الثاني الأربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الأربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الأربعون
الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الأربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الأربعون
أدوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الأربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الأربعون
الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الأداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	أ. حسّان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. أحمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات	د. علي عبدالقادر علي	الستون
الإنتاجية وقياسها	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
نوعية المؤسسات والأداء التنموي	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والستون
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	د. حسن الحاج	الثالث والستون
تقييم برامج الاصلاح الاقتصادي	د. علي عبد القادر علي	الرابع والستون
حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية	د. رياض بن جليلي	الخامس والستون
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والستون
اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات	أ. عادل عبدالعظيم	السابع والستون
اقتصاديات التعليم	د. عدنان وديع	الثامن والستون
إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة	د. أحمد الكواز	التاسع والستون
مؤشرات قياس الفساد الإداري	د. علي عبدالقادر علي	السبعون
السياسات التنموية	**د. أحمد الكواز**	**الواحد والسبعون**

العدد المقبل

تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية	**د. رياض بن جليلي**	**الثاني والسبعون**

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org



P.O.Box : 5834 Safat 13059 State of Kuwait
Tel : (965) 4843130 - 4844061 - 4848754
Fax : 4842935



المعهـد العربي للتخطيـط بالكويـت

ص.ب : 5834 الصفاة 13059 - دولة الكويت
هاتف : 4848754 - 4844061 - 4843130 - (965)
فاكس : 4842935

E-mail ; api@api.org.kw
web site : http //www.arab-api.org